مداخلة السيدة جميلة المصلي
وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة-المملكة المغربية

الاجتماع الإقليمي للآليات الوطنية والأجهزة الرسمية في المنطقة العربية حول آثار جائحة "كوفيد- 19 " على المرأة
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الخميس 23 أبريل 2020
عبر الاتصال المرئي

أود في البداية توجيه الشكر للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على مبادرة عقد هذا الاجتماع الهام بين مختلف الفاعلين المنشغلين بواقع النساء في ظل هذا الظرف الصعب الذي تمر به بلداننا، ونسأل الله لكم جميعا السلامة والعافية ولبلدانكم جميعا التوفيق في مواجهة هذه المخاطر المتشابكة والمعقدة.

أهمية هذا الاجتماع مستمدة من قيمة التعاون والتشاور في كل ما يتعلق بتدبير الظروف الصعبة التي تحيط بالعالم بسبب جائحة كوفيد-19. فقد علمتنا هذه الفترة أن العمل المشترك ووحدة القرار والتنسيق الداخلي والخارجي والتعلم من التجارب الناجحة التي أنتجها الأفراد والجماعات في كل الدول هو الكفيل بحماية الجميع من الوباء ومن آثاره الاقتصادية والاجتماعية وعدم ترك أي كان في الخلف.

المغرب واجه الوضع برؤية استباقية أدرجت إجراءات عامة وأخرى خاصة:

1. الإجراءات العامة:

أولا الظرفية الاستثنائية وغير المسبوقة تطلبت من الجميع مستوى عال من الوطنية والالتزام والتضامن والتعاون، وأيضا تطلبت الاجتهاد والإبداع الوطني الصرف لإيجاد حلول للتغلب على انتشار وباء فيروس كورونا "كوفيد-19"ومواجهة تداعياته الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

بناء عليه اتخذت بلادنا وفق مقاربة تشاركية لتعبئة وتوحيد الصف الوطني، وبتوجيهات ملكية سامية، مجموعة من التدابير والقرارات، ساهمت في الحد من انتشار الفيروس، تمثلت في ما يلي :

- إغلاق المجال الجوي والبحري والبري المغربي أمام المسافرين في وقت مبكر؛
- إلغاء التجمعات والتظاهرات الرياضية والثقافية والفنية؛
- توقيف الدراسة بالمدارس والجامعات؛
- الإغلاق المؤقت للمساجد؛
- تعليق الجلسات بمختلف محاكم المملكة؛

-بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات التي بادرت السلطات المعنية باتخاذها في مجال النقل العمومي، وكذا إغلاق الأسواق الأسبوعية والمحلات العمومية غير الضرورية، ومنع التجمعات وغيرها.

-كما عملت الحكومة على إصدار مرسوم بقانون يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراء الإعلان عنها استنادا على الفصل 21 من الدستور، والذي يلزم السلطات العمومية بضمان سلامة السكان وسلامة التراب

الوطني واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية في هذا المجال في احترام كامل للحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع.

-كما تم إحداث لجنة قيادة لتتبع الوضعية الوبائية، وتضم بالخصوص وزارة الصحة، وزارة الداخلية، الدرك الملكي، مصالح القوات المسلحة الملكية ، والوقاية المدنية، واللجنة العلمية والتقنية لدى وزارة الصحة. وكذا لجنة القيادة (اليقظة) الاقتصادية التي تم إحداثها بطريقة استباقية يوم الجمعة 06 مارس 2020 والتي ضمت عدد من القطاعات الحكومية المعنية، إلى جانب القطاع البنكي والمالي والقطاع الخاص.

-في حين اتخذت المؤسسات الحكومية، كل في مجال اختصاصها عددا من الإجراءات، **بلغت أزيد من 400 إجراء في مختلف المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية**، من أجل مواجهة آثار جائحة فيروس كورونا، إما كإجراءات لمواكبة تنفيذ الحجر الصحي، أو إجراءات متعلقة بالتخفيف من الآثار الاجتماعية، وأيضا كتدابير للتخفيف من التداعيات الاقتصادية.

الاستراتيجية العامة :

- إحداث الصندوق الخاص لتدبير جائحة فيروس كورونا لتغطية النفقات الاستعجالية؛
- الحجر الصحي: البقاء في المنازل وعدم مغادرتها إلا للضرورة القصوى؛
- الوصلات والحملات التحسيسية: التباعد الاجتماعي، الغسل المتواصل للأيدي، البعد عن الأماكن المزدحمة؛
- إلزامية وضع الكمامة؛
- جعل خبرة الطب العسكري سندا للطب المدني بتوجيهات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس؛
- التوفر على منظومة للرصد الوبائي من خلال مركز وطني ومراكز جهوية لعملية الطوارئ؛
- الإجراءات المواكبة لتنفيذ حالة الطوارئ الصحية؛
- توفير العملية التعليمية عن بعد، سواء على المستوى المعلوماتي أو على مستوى القنوات التلفزية (الدروس المصورة والمضامين الرقمية التعليمية – إطلاق عملية التعليم عن بعد، عن طريق إطلاق البوابة الإلكترونية Telmidtice)؛
- ضمان استمرار عمل المرافق العمومية الأساسية؛
- استمرار تمويل الأسواق بالمواد الأساسية...

الإجراءات المتخذة للتخفيف من الآثار الاجتماعية:

- استفادة الأجراء المسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS بمبلغ 2000 درهم بالنسبة لشهر أبريل، أما بالنسبة لشهر مارس فقد استفاد 716.000 شخص من أصل 810.000 شخص بمبلغ 1000 درهم؛

- استفادة الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل والمتوفرة على بطاقة المساعدة الطبية " راميد" من دعم مالي، وقد تم في هذا الصدد دعم 600.000 أسرة؛
- العمل في الوقت الحالي على تمكين الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل وغير المتوفرة على بطاقة "راميد" من الحصول على دعم مالي؛
- إثارة الانتباه لشرائح النساء اللواتي قد تحرمهن المساطر والشروط الموضوعة في شق الدعم الاقتصادي والاجتماعي من الاستفادة من الدعم: تمت مناقشة منهجية الاستهداف وتوجيه مراسلة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لتدارس كيفية تحسين استهداف النساء وإدماج مقاربة النوع في كل التدابير المتخذة.
- عملت الحكومة على ضمان تمثيلية مهمة للنساء في مختلف لجان اليقظة الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار النسبة الكبيرة للنساء المتواجدات في الخطوط الأمامية للمواجهة، وكذا ضرورة استحضار إشكاليات النوع في كل الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية....

2- الإجراءات التي اتخذتها وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة لحماية النساء من العنف الذي يمارس عليهن في ظل فترة الحجر الصحي:

على الصعيد العالمي تبين أن جائحة فيروس كرونا تؤثر بشكل أكبر على الحياة الصحية والاجتماعية والاقتصادية للنساء. فوضعية الحجر الصحي الذي فرضه المغرب للحيلولة دون انتشارها أثرت بشكل مختلف على النساء والرجال وذلك بسبب التفاوتات القائمة والتصورات الاجتماعية وطبيعة المشاركة الاقتصادية للنساء في مختلف القطاعات الإنتاجية التي تتميز بالضعف والهشاشة. فالنساء هن بنسبة كبيرة في الخطوط الأمامية لمواجهة الجائحة، ويتحملن أكثر أعباء الأسر المختلفة بما فيها إجراءات الوقاية المكثفة وتتبع عمليات التمدرس عن بعد وغيرها من الأعباء.

فمن جهتها عملت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستعجالية لمواكبة النساء في وضعية صعبة والنساء ضحايا العنف أو المحتمل تعوضهن للعنف وكذا النساء في وضعية إعاقة والمسنات وغيرهن.

فلتجنب كافة مظاهر العنف والحيلولة دون تفاقهما في ظروف الحجر الصحي، وبشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وفي إطار برنامج التعاون البلجيكي، أطلقت الوزارة **حملة تحسيسية رقمية** من أجل بث رسائل تساعد على التغلب على الإكراهات النفسية خلال مدة الحجر الصحي وبث الوعي بضرورة استثمار السياق الحالي لتعزيز قيم العيش المشترك والمسؤولية المشتركة بين الزوجين، والوالدية الإيجابية مع التذكير بأن العنف اتجاه النساء والفتيات مجرم وليس له مبرر في مختلف السياقات بل على العكس فإن اللجوء إليه في هذه الظروف قد يكون مدعاة لتشديد العقوبات.

ولقد شملت هذه الحملة الرقمية إعداد وصلات تحسيسية متنوعة وهادفة ستبث عما قريب في قنوات التلفزة والإذاعة وكذا بمختلف وسائل التواصل الاجتماعي. كما تشمل رسائل توعوية ستعمل على بثها مجموعة من المؤثرين والفنانين والشخصيات الذين تمت تعبئتهم في هذا الإطار.

كما عملت الوزارة على **توفير "حقيبة صحية" Salama Kits للوقاية من فيروس "كوفيد 19"** وذلك في إطار شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، تستهدف النساء ضحايا العنف، والمستفيدات والعاملين بالفضاءات المتعددة الوظائف للنساء والحوامل والمهنيين الصحيين، ولا سيما القابلات، ثم المهاجرات، والسجينات... وذلك في عدة مناطق في المغرب، مع وضعها رهن إشارة الشبكات والجمعيات لتوزيعها على الفئات المستهدفة؛

وأطلقت الوزارة كذلك مبادرة **دعم وتطوير الخدمات الموجهة عن بعد لفائدة النساء ضحايا العنف والتي يمكن أن تقوم بها الجمعيات وشبكات مراكز الاستماع الشريكة للوزارة** من أجل مواكبة النساء في وضعية صعبة خلال هذه المرحلة الحرجة **وتطوير الخدمات عن بعد** ومواكبة النساء ضحايا العنف في جميع أنحاء التراب الوطني (الاستماع، الدعم النفسي، التنسيق مع المصالح حماية الضحايا، الإرشاد نحو الخدمات ...)؛

كما تعمل الوزارة، في إطار الشراكة المتميزة التي تربطها بمجموعة من الجمعيات ومن بينها الاتحاد الوطني لنساء المغرب، على تكثيف جهود التعاون والتنسيق والدعم **لمنصة "كلنا معك" المخصصة للاستماع والدعم والتوجيه للنساء والفتيات في وضعية هشة**. هذه المنصة المفتوحة 24/24 ساعة طيلة أيام الأسبوع عن طريق خط هاتفي مباشر (الرقم 8350)، وكذا تطبيق ذكي يتم تحميله مجانا على الهاتف المحمول، تسخر عددا من الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين كمستمعين لاستقبال الاتصالات الهاتفية المتعلقة بالإبلاغ عن أي اعتداء أو عنف يتعرضن له وإرشادهن وتوجيههن إلى المصالح المعنية حسب الأحوال، إما النيابة العامة أو مصالح الأمن أو الدرك الملكي، لاسيما الحالات التي تتطلب تدخلا استعجاليا.

ولتعزيز خدمات هذه المنصة خلال فترة الحجر الصحي وتنويع الخدمات عن بعد خلال مرحلة الحجز الصحي ورصد الحالات وتتبعها وخصوصا دعم مبادرات الدعم النفسي الموجه للأسر عبر مختلف وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي لتجنب العنف وإعمال الحوار وكيفية تجنب الضغوطات النفسية في هذا السياق، عملت الوزارة على مد المنصة بلائحة لـ 63 مركز يمكنه استقبال النساء في وضعية عنف، ويتعلق الأمر ب:

- فضاءات إيواء النساء في وضعية الشارع؛
- مراكز النساء في وضعية صعبة؛
- الفضاءات متعددة الوظائف للنساء.

هذا إضافة إلى:

- **تتبع حالات العنف** المبلغ عنها في مختلف الوسائل والتنسيق مع الفاعلين لتسريع التدخلات وإيواء الحالات أو إرجاعهن لبيت الزوجية
- **التتبع المستمر للوضعية الصحية والاجتماعية** للعاملين والعاملات والمستفيدات من خدمات مراكز الإيواء

للنساء في وضعية صعبة وذلك في إطار التنسيق مع مؤسسة التعاون الوطني.

- **العناية بالأشخاص في وضعية الشارع** من خلال توفير مراكز للإيواء تتوفر على كل شروط السلامة من الجائحة وكذلك شروط العيش الكريم. وقد تم لحد الآن تكفل مصالح التعاون الوطني بإيواء قرابة 6300 شخص في وضعية الشارع أو وضعية صعبة، وإرجاع 1719 شخص إلى أسرهم.

- توفير جميع الشروط، في إطار تعاون مع الجمعيات الفاعلة في المجال، **لضمات استمرارية تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة** عن بعد مع استثمار الموارد البشرية المكونة في إطار برنامج رفيق.
- وضع **خطة عمل لحماية الطفولة** تسعى إلى توفير **سلة من الخدمات الاستعجالية**، لاسيما منها الموجهة للأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والأطفال في وضعية الشارع. تعمل على تعزيز خدمات القرب من خلال دعم مشاريع الجمعيات الموجهة لمعالجة التداعيات الاجتماعية المترتبة عن فترة الحجر الصحي؛ و وضع آليات لليقظة والتتبع المستمر من أجل توفير الحماية للأطفال من العنف بوضع رهن إشارة جميع مؤسسات الرعاية الاجتماعية أرقاما للاتصال ب 25 وحدة لحماية الطفولة، وفرقا للمساعدة الاجتماعية للأطفال بمندوبيات التعاون الوطني في الأقاليم التي لا تتوفر على وحدات حماية الطفولة؛ ورعاية الأطفال في وضعية الشارع وتقديم الدعم الملائم لهم وإلحاقهم بأسرهم أو إيوائهم؛ وتقديم الدعم النفسي عن بعد للأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية من طرف فريق من الأخصائيين النفسيين الإكلينيكيين؛ والتوعية والتحسيس بواسطة دعامات تواصلية ملاءمة للأطفال وللعاملين الاجتماعيين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية حول الوقاية من العدوى، والتمدرس عن بعد، والاطمئنان النفسي للطفل، وحماية الأطفال ضد العنف والاستغلال.

إلى جانب هذه الإجراءات التي قامت بها الوزارة، هناك مبادرات أطلقتها لجنة اليقظة الاقتصادية تتوجه للأشخاص الذين فقدوا عملهم وموارد رزقهم، حيث يتم الآن يوميا صرف مساعدات مالية لفائدة 200.000 أسرة من أجل تمكينها من العيش بكرامة.

كما أن هناك حرص شديد من السلطات المغربية على توفير المؤن، فالأسواق المغربية والحمد لله تعرف وفرة كثيرة في الإنتاج.

كل هذه الإجراءات وغيرها، التي قمنا بها لمواجهة هذه الجائحة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كان لها تقبل ورضا وطمأنينة على مستوى المواطنين. فاليوم، هناك إجماع داخل الشعب المغربي على تقدير كل المجهودات التي بدلت وهذا ما يعبر عنه في جميع وسائل التواصل الاجتماعي والبرامج الإذاعية والتلفزية المتاحة لذلك.

في الختام، وإذ نسأل الله تعالى أن يرفع هذه الجائحة عنا وعن البشرية جمعاء وأن نلقاكم قريبا إن شاء الله في لقاءات مباشرة، أتمنى لكم رمضان مبارك كريم وكل عام وأنتم بخير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.